Kütüphanesi

تاريخ الأنطاكي

«المعروف بصلة تاريخ أوتيخا»

EUTYCHII

تأليف
يحيى بن سعيد بن يحيى الأنطاكي
المتوفى سنة ٤٥٨ هـ/١٠٦٧ م.

حققه وصنع فهارسه
أستاذ دكتور
عمر عبد السلام تدمري

جروس برس
طرابلس - لبنان
١٩٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة التحقيق

يُعتبر تاريخ الأنطاكي المعروف بـ «صلة تاريخ أوتيخا»، من أهم المصادر التاريخية الأساسية في التراث العربي التي تؤرّخ لحقبة هامّة من تاريخ الإنسانية، في العالم الإسلامي بجناحَيْه المشرقي والمغربي على حدٍّ سواء، وفي تاريخ الإمبراطورية البيزنطية وعلاقاتها بالعالم الإسلامي من جهة، وببلاد البلغر والروس والكُرْج والأرمن، من جهة أخرى. ويتناول التاريخ مفصَّلاً في القرنين الرابع والخامس الهجريّين = العاشر والحادي عشر الميلاديّين، وبالتحديد بدءاً من سنة ٣٢٦هـ. / ٩٣٨م. وانتهاءً بسنة ٤٢٥هـ. / ١٠٣٥م.

ولا أُغالي إذا قلت إنّ هذا الكتاب هو مصدر أساسيّ لا غِنَى للباحثين عنه، خاصّة لمن أراد التأريخ للدولة الفاطمية في مصر والشام، ولمن أراد دراسة دولة بني حمدان وعلاقاتها بالروم، ولمن أراد أن يدرس أيام سيف الدولة وصراعه مع البيزنطيين، ولمن أراد أن يؤرّخ للحاكم بأمر الله بشكل خاصّ، ولمن أراد أن يدرس علاقات المسلمين والنصارى واليهود ببعضهم في القرنين الرابع والخامس الهجريين = العاشر والحادي عشر الميلاديّين، وقُبيل ظهور الإرهاصات التي مهّدت لقيام الحركة الصليبية وقدوم الحملات الأوربية إلى المشرق العربي الإسلامي.

أهمّيّة الكتاب

وتأتي أهمّيّة هذا الكتاب كمصدرٍ أساسيّ، كَون مؤلّفه «يحيى بن سعيد الأنطاكي» المتوفى سنة ٤٥٨هـ. / ١٠٦٧م. كان معاصراً للحقبة التي أرّخ لها

وعاش أحداثها عن كثب، ولمصداقيّته في عرضه للتاريخ، رغم أنه كان بطريركاً على الإسكندرية، فلم يتعصّب، بل عرض الوقائع والأحداث كما جرت، وأظهر حياديّة في جميع ما دوّنه، وكان صادقاً مع نفسه، أميناً على رسالة المؤرّخ المدقّق، وقد أكّد لنا ذلك، حين قام بتنقيح كتابه وتعديل مادّته أكثر من مرّة قبل أن تصلنا النسخة الأخيرة التي اعتمدها، وأثبت فيها الحقائق التاريخية التي ارتضاها.

وقد وضع الأنطاكيّ كتابه بناءً على رغبة بعض أصحابه ـ كما يقول في مقدّمته ـ فانتهج النهج الذي سار عليه سَلَفُه «سعيد بن البطريق» بطريرك الإسكندرية، وذكر أيام الملوك والخلفاء والوزراء والكُتّاب والأمراء والقادة، وتواريخ وَفَيَاتهم، كما ذكر أسماء بطاركة الإسكندرية وبيت المقدس وأنطاكية والقسطنطينية، وأعمارهم، وبعد تأليفه للكتاب قام بتغييره وألّفه تأليفاً جديداً، ثم انتقل من الإسكندرية إلى أنطاكية سنة ٤٠٥هـ. / ١٠١٦م. فوقف فيها على مصادر جديدة لأخبارٍ ندَّت عنه من قبل، فقام بتنقيح كتابه وأجرى عليه تعديلاً كبيراً، فحذف بعضه، وزاد عليه جديداً، حتى قرّ رأيه على ما صنّفه، ونبّه إلى نسخته الأخيرة المزيدة والمعدَّلة، وأشار إلى عدم الاعتناء أو الاهتمام بالنُسَخ الأخرى التي سبق أن صنّفها، واستهلّ كتابه بوصْل ما انقطع من كتاب سلفه «ابن البطريق» فبدأ بالفصل الأخير من كتابه المعروف بـ «تاريخ أوتيخا»، معتمداً على آخر نُسَخه أيضاً، والتي وصل فيها إلى خلافة الراضي العباسي سنة ٣٢٦هـ. / ٩٣٨م.

مادّة الكتاب

والكتاب بحقّ، مصدر أساسيّ لكل من يدرس تاريخ الحقبة المعروفة بالعصر الوسيط، لغِنَى المادّة التاريخية التي يحتوي عليها، من جهة، ولاتّساع المساحة الجغرافية التي يغطّي أحداثها، فهو لا غِنَى عنه ـ كما أسْلَفْتُ ـ في دراسة تاريخ الدولة الفاطمية، وأخبار الدولة العباسية، وأخبار الحمدانيين، والصراع بين المسلمين والبيزنطيين، وأخبار الصراع بين الأتراك السلاجقة، وبني بُوَيْه الدّيالمة، والعلاقات بين المسلمين والنصارى واليهود، وظهور الدعوة الدرزيّة، وعلاقات

المسلمين ببعضهم من سُنّة وشيعة ودروز. وعلاقات النصارى ببعضهم أيضاً، من ملكيّة ويعقوبية ونساطرة وغيرهم. وبين القبائل المشرقية والقبائل المغربية، والعرب والبربر، والروم والروس والكُرْج والبلغار والأرمن وغيرهم، وحركات القرامطة، وحركات أمراء القبائل والأَعْراب، وغزوات الأباطرة والقادة البيزنطيين إلى بلاد الشام، وحركات الثائرين والخارجين على الخلافة في المشرق والمغرب الإسلامي، وأخبار الدولة الإخشيدية وسقوطها، وأخبار النكبات الطبيعية من زلازل وسيول ورعود وبرق ووباء وغلاء، والمعلومات الكثيرة عن عادات وتقاليد النصارى في الاحتفالات بأعيادهم ومناسباتهم الدينية، وأخبار ملوك الروم ونزاعاتهم مع قادتهم أو أولياء عهدهم، وحروبهم مع جيرانهم، في الشمال والشرق والجنوب، والمؤامرات والدسائس التي كانت تُحاك في العالم الإسلامي وعالم الروم وبلاد الغرب على السواء ضدّ الخلفاء والملوك والأباطرة، وغير ذلك من الكمّ الهائل الذي حشده المؤلّف بكل دقّة، وطول باع، مع التحليل والتعليق في مواضع عدّة، ممّا ينمّ عن حصافة في الرأي وحُسْن تفهُّمٍ للحقائق، وإحاطة شاملة بأحداث العصر ومجرياته. فضلاً عن وقوفه بشكلٍ مباشر على عدّة سجلاّت رسمية ومراسلات ملكية قام بإثبات نُصوصها في مواضعها من الكتاب، مما يجعله مصدراً وثائقياً أيضاً.

أما المساحة الجغرافية التي يغطّيها كتاب الأنطاكي، فتمتدّ من بلاد المغرب الأقصى حتى بلاد الروس وبلاد الخزر البلغار، لتشمل بلاد المغرب وإفريقية وبرقة ومصر وبلاد النوبة وبلاد الشام والحجاز والعراق وآسية الصغرى وأرمينية الكبرى وبلاد الكرج والبلغار والروس والروم، وجزر البحر المتوسط، صقلّية، وأقريطش، وقبرس.

طريقة المؤلّف وأسلوبه

أما طريقة المؤلّف في عرض الأحداث، فقد جهِد في أن تكون أخباره متسلسلة متتابعةً زمنيّاً، ولكنّ هذه الطريقة كانت تفرض عليه أن يقطع السرد المتتابع لينتقل من أخبار دولة إلى أخرى ومن ولاية إلى إمارة أخرى، ومن كرسيّ

البطركيّة، إلى أخبار نكبات الطبيعة، وبهذا يحشد في السنة الواحدة أحداثاً جرت في عدّة أماكن من عالم ذلك العصر، فينتقل من أقصى المغرب إلى أقصى العراق، ومن بلاد البلغر إلى بلاد النّوبة، وهذا يصبّ في اتّجاه التاريخ الحَوْلي والتاريخ العالمي، فهو لا يُفْرِد أخبارَ كل دولة، أو كل عهدٍ لخليفة أو سلطان أو إمبراطور، على حِدَة، أي أنه لا يسير في تاريخه بشكل عمودي، بل يتناول التاريخ الأفقيّ للعالم، بحيث يرصد أحداث كل سنة، هنا وهناك وهنالك، على امتداد الرقعة الجغرافية الواسعة. ولكنّه يشذّ عن هذه القاعدة حين يضع تاريخاً ـ عمودياً ـ للدولة الفاطمية، فهو يؤرّخ لهذه الدولة منذ بداية الدعوة الفاطمية حتى إعلان الخلافة في المغرب، أي من سنة ٢٧٠هـ. حتى وفاة الخليفة المهديّ سنة ٣٢٢هـ. دون انقطاع.

وبرأينا، فإنّ الأنطاكيّ سمح لنفسه أن يشذّ عن منهجيّته التأريخية، لأحد أمرين، أو للأمرين التاليين معاً، وهما:

أولاً: إنّ الفترة التاريخية من سنة ٢٧٠هـ، إلى سنة ٣٢٢هـ. تُعتبر خارج الإطار الزمني لمادّة الكتاب الأساسية، إذ اشترط المؤلّف على نفسه أن يكون كتابه متمّماً لكتاب ابن البطريق الذي انتهى عند سنة ٣٢٦هـ. / ٩٣٨م.

ثانياً: إنّ الأنطاكيّ، بحكم موطنه في مصر، ومعاصرته للدولة الفاطمية، رأى أن يؤرّخ لبداية الدعوة الفاطمية حتى قيام الدولة وإعلان الخلافة، ممهّداً لأخبار الفاطميّين ودخولهم مصر واتّخاذهم القاهرة عاصمة لخلافتهم فيما بعد. وكأنّه بذلك يؤدّي التزاماً أدبياً نحو الدولة التي يعيش في أكنافها.

* * *

وإذا عُدْنا إلى طريقته في عرض الأحداث، فإنّنا نجده في كثير من الأحيان يقطع تتابع الأخبار في بقعة معيّنة، وفي سنة محدَّدة، ليعود إلى أحداث سنةٍ أو سنتين، وربّما أكثر سابقة لها، ليصل تلك الأحداث ببعضها ويجعل قارئه يسير مع مجريات الوقائع في كلّ البلاد دون تفاوتٍ زمنيّ كبير.

فهَو في أول خلافة العلويّين ـ مثلاً ـ يذكر حوادث سنة ٣٦٥ ثم ينتقل إلى سنة ٣٦٧هـ. ليعود بعدها إلى سنة ٣٦٥ ثم سنة ٣٦٦ ثم سنة ٣٦٧هـ. ليعود من جديد إلى سنة ٣٦٦ ويتابع سنة ٣٦٧ ثم يعود مرة أخرى إلى سنة ٣٦٦هـ. وهذا لاتّساع رقعة الأحداث وتلاحُقها واختلاف أماكنها مشرقاً ومغرباً بحيث لا يمكن حصْرها في سنة واحدة.

وكذلك تتزاحم الأحداث والوقائع وتتواصل في بلاد الروم والبلغر والروس، وتتلاحق الحروب بين ملوك تلك البلاد، وبين القادة المتمرّدين على ملوكهم، لتفرض على الأنطاكي متابعة تلك الأخبار من سنة ٣٧٥ حتى سنة ٣٨٠هـ. فيسردها دون انقطاع، ثم يعود مجدّداً إلى سنة ٣٧٧هـ. ليؤرّخ لبلاد المسلمين في العراق والحجاز ومصر وبلاد الشام.

وفي موضعٍ لاحِقٍ. يؤرّخ لحوادث سنة ٤٠٥هـ. ثم يعود إلى أحداث سنة ٣٩٩ و٤٠٢ و٤٠٣هـ. ويصل إلى حوادث سنة ٤٠٥هـ. مرة أخرى.

وهذا الأسلوب في العرض، هو الأسلوب الذي اتّبعه المؤرّخ ابن الأثير في «الكامل في التاريخ». وعلى الأرجح، فإنّ تاريخ الأنطاكي كان من بين مصادر ابن الأثير. أما «ابن العديم الحلبي» فهو ينقل في كتابه «زبدة الحلب من تاريخ حلب» عن تاريخ الأنطاكي بشكلٍ مؤكّد. ونجد أصداءً لمادّة الأنطاكي عند المؤرّخين المعاصرين له، والمؤرّخين المتأخّرين عن عصره، بحيث تتّفق بعض الأخبار عنده وعندهم، وذلك في كتابَيْ: «الولاة والقُضاة»، وكتاب «وُلاة مصر» للكِنْدي، وكتاب «العيون والحدائق في أخبار الحقائق» لمؤرّخ مجهول، وكتاب «تكملة تاريخ الطبري» للهمذاني، وكتاب «تجارب الأمم وتعاقُب الهمم» لمسكويه، وكتاب «ذيل تجارب الأمم» للروذراوري، وكتاب «ذيل تاريخ دمشق» لابن القلانسي، وكتاب «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لابن الجَوْزي، وكتاب «تاريخ الإسلام ووَفَيات المشاهير والأعلام» للذهبي، وكتاب «إتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمّة الفاطميين الخُلَفا» للمقريزي، وكتاب «المواعظ والاعتبار» المعروف بالخطط للمقريزي أيضاً، وكتاب «الدُّرَّة المُضِيّة في أخبار الدولة الفاطمية» لابن أيبك الدواداري، وكتاب «المُغْرِب في حُلَى المغرب» لمؤرّخٍ مجهول، وكتاب «البيان

المغرب في أخبار الأندلس والمغرب» لابن عذاري، وكتاب «المبتدا والخبر» المعروف بتاريخ ابن خلدون، وكتاب «عيون الأخبار وفنون الآثار» للداعي المُطلق، وكتاب «مآثر الإنافة في معالم الخلافة» للقلقشندي، وكتاب «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» لابن تغري بردي، وكتاب «تاريخ الأزمنة» للدويهي. وكان يمكن لمحقّق كتاب الدويهي هذا أن يرمّم النّقص الحاصل في النسخة التي نشرها وحقّقها لو اعتمد على تاريخ الأنطاكي، إذ هو ينقل عنه.

لغة الكتاب

تتميّز لغة المؤلّف في كتابه أنها تتوسّط بين اللغة الجيّدة واللغة الركيكية، وإن كان معظم الكتاب أقرب إلى الفصحى، رغم الأغلاط النحوية واللغوية التي نبَّهْتُ إليها وصحّحتها وصوَّبت ألفاظها في حواشي الكتاب. مع أن ثقافة المؤلّف عربية، فهو لا يعرف اليونانية كما يُفترض بحكم موقعه، ونستدلّ على ذلك من أنه اطّلع على نصّ الكتاب الذي كان قد كتبه الأبجر ملك الرّها إلى السيد المسيح عليه السلام وردّه عليه أن تُرْجِما له عن اليونانية، حيث يقول إن الملك رومانوس عُني بترجمة الرسالتين من السريانية إلى اليونانية، «وترجمها لنا إلى العربي الناقل الذي تولّى نقلهما إلى اليوناني على هيئتهما ونصّهما».

وقد عمد الأنطاكيّ إلى كتابة كلمة «ثلث» و«ثلثة» و«ثلثمائة» بحذف الألِف في جميع المواضع، فقمت بإثباتها لتتفق مع الرسّم المألوف، أما بقية الأغلاط فقد قمت بإثباتها كما هي في المتن، وعمدت إلى تصويبها وتصحيحها في الحواشي، إلاّ في بعض الأحيان، حيث أثْبَتُّ الألفاظ الصحيحة في المتن، وأشَرْتُ في الحاشية إلى أنها كانت غلطاً في الأصل المخطوط.

* * *

بقي أن أشير في هذا المجال إلى أنّ أخبار الحاكم بأمر الله استغرقت نحو ثُلُث تاريخ الأنطاكي، ولم يكتف المؤلّف بسرد الأخبار والوقائع التي جرت في أيامه، بل نراه يقوم بوضع دراسة تحليلية لشخصية الحاكم وأسلوبه في الحكم

وتصرّفاته المتقلّبة، أكّد فيها على الخلل العقلي الذي يعتريه، والمزاجيّة المسيطرة على أحكامه. وهو موضوع خطير لا يزال مطروحاً للمناقشة حتى الآن.

ومن أهمّ ما يُلاحظ في تاريخ الأنطاكي هو توقُّفُه المفاجيء عند حوادث سنة ٤٢٥هـ / ١٠٣٤م. مع أنّ المؤلّف وعد في أواخر كتابه أن يذكر بنود معاهدة الصلح بين الخليفة الفاطمي الظاهر والإمبراطور البيزنطي ميخائيل، التي تمّت سنة ٤٢٧هـ. فهو يقول في هذا الصدد:

«..ولم يذعن رومانوس الملك إلى الرجوع عمّا اشترطه في معنى حلب، وجزم أنه لا يعقد الهدنة إلاّ عليه، وتردّدت المكاتبة بين الجهتين في هذا المعنى في أيامه. وفي أيام ميخائيل الملك بعده مدّة ثلاث سنين ونصف إلى أن استقرّ الأمر فيها على ما يأتي فيما بَعْدُ ذِكْرُه».

ومن المؤسف أن الكتاب ينتهي بحوادث سنة ٤٢٥هـ. / ١٠٣٤م. أي قبل أكثر من ربع قرن من وفاة الأنطاكي، مما يجعلنا نرجّح أنّ هناك جزءاً ضائعاً من آخر الكتاب، وهذا الجزء يمكن أن نقدّره بما يساوي رُبع الكتاب، ومقياسنا في هذا، هو تقسيم المؤلّف نفسه لكتابه إلى جزءين، حيث ينتهي الجزء الأول بنهاية عهد الحاكم بأمر الله سنة ٤١١هـ. / ١٠٢١م. أي أنّ الجزء الأول يتناول أحداث نحو خمس وثمانين سنة، بينما لم يصلنا من الجزء الثاني سوى أحداث أربع عشرة سنة فقط. وهذا تقسيم مُخِلٌّ في توازن الكتاب من حيث الشكل والمضمون، وهذا أيضاً، يؤيّد وُجْهة نظرنا في أنّ جزءاً كبيراً من الكتاب ضاع ولم يصلنا بسبب نجهله.

* * *

مخطوطات الكتاب والنصوص المنشورة

توجد عدّة نُسخ مخطوطة من تاريخ الأنطاكي موزّعة بين دمشق ولندن وباريس وموسكو وتُعتبر النسخة البريطانية النسخة الأمّ لكلّ المخطوطات الأخرى، وهي محفوظة بمكتبة الجامعة البريطانية تحت رقم (١٣٧)، وتتألّف من